

Distr.: General
29 June 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 29 حزيران/يونيه 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة 4 نيسان/أبريل 2022 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة (S/2022/287) والتي قدمت فيها إيران تبريرات لا أساس لها من الصحة.

إن دعم إيران للمليشيات الإرهابية في المنطقة واضح. وثمة أدلة قاطعة تثبت تورط إيران في تاجيج حالة دائمة من عدم الاستقرار في المنطقة وفي تعريض سلامة المدنيين للخطر. وتواصل إيران انتهاكاتها لقرارات مجلس الأمن، في تجاهل للمجتمع الدولي والقانون الدولي، وتشهد على ذلك تقارير الأمم المتحدة. وأود في هذا الصدد أن أوجه انتباهكم، وانتباه مجلس الأمن، إلى بعض الأمثلة المقدمة أدناه.

فقد خلص تقرير فريق الخبراء المعني باليمن (S/2022/50) إلى عدة أدلة حاسمة تدعم بقوة ضلوع جمهورية إيران الإسلامية في تهريب الأسلحة إلى اليمن، في انتهاك لقرار مجلس الأمن 2140 (2014). وعلى سبيل المثال، يرد في التقرير أنه عندما قام فريق الخبراء بتفتيش مركب شراعي من نوع الشوعي، كان متجها إلى اليمن انطلاقا من ميناء جاسك في جنوب إيران واعترضته حاملة الطائرات الأمريكية مونتريري (USS Monterrey) في بحر العرب في 6 أيار/مايو 2021، عُثر على متن المركب الشراعي مجموعة متنوعة من البنادق وقاذفات القنابل الصاروخية. ويبين التقرير أن من بين تلك البنادق الهجومية والقاذفات "كانت 164 بندقية رشاشة ذات خصائص تقنية وعلامات تتوافق مع أساليب الصنع في جمهورية إيران الإسلامية" وأما "البنادق المضادة للعتاد من طراز AM-50 وقاذفات RPG-7، فهي ذات خصائص تقنية وعلامات تتوافق مع تلك التي تنتج في جمهورية إيران الإسلامية".

وعلاوة على ذلك، فإن السلوك الإيراني المتمثل في رعاية المليشيات الإرهابية في المنطقة له عواقب تجاوزت التأثير على الشعب اليمني وباتت تؤثر أيضا على سلامة وأمن البلدان المجاورة الأخرى، في ضوء صلاته بهجمات تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية في بلدي. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى التقرير الثالث عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) (S/2022/490)، الذي يفيد بأن: "الأمانة العامة [قد أجرت] فحصا لحطام تسع قذائف تسليحية وست قذائف انسيابية أطلقت باتجاه أراضي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة منذ أوائل عام 2020. ولاحظت وجود خصائص تصميمية وأجزاء منها مماثلة لخصائص وأجزاء قذائف سبق أن فحصتها، وقدرت أن تلك القذائف و/أو أجزاء منها هي إيرانية المنشأ أيضا". وتورط النظام الإيراني بهذه الأشكال مثال صارخ آخر على انتهاك إيران تعهداتها والتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.



وهذه الانتهاكات الإيرانية تأتي بدلا من المساهمة في تحقيق التنمية والاستقرار في اليمن والمنطقة وتقديم المساعدة لهذا الغرض. وأودّ أن أؤكد أن إطالة أمد الحرب في اليمن هي جزء من سياسات إيران الوحشية، وتقوم شاهدا على ما ترتكبه من فظائع مستمرة بدعمها الميليشيات الحوثية الإرهابية والتنظيمات الإرهابية الأخرى في منطقتنا.

وأخيرا، ندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليته عن مواجهة هذا الدمار وأعمال التخريب هذه ووقف الدمار الذي تنتشره إيران، ولا سيما من خلال تقديمها الدعم لمختلف التنظيمات الإرهابية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد ع. العتيق

القائم بالأعمال بالنيابة